

السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق

الباحثة سهاد كريم عبد الرضا

قسم الجغرافية / كلية التربية / جامعة واسط

المقدمة

يعاني العراق شأنه شأن معظم دول العالم من عجزا غذائي يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي على الغذاء ، وذلك نتيجة العديد من المعوقات والمشكلات، لعل أبرزها في الوقت الحاضر محدودية الموارد الزراعية وتخلفها ، وتدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج ، واتجاه الطلب الغذائي للزيادة بمعدلات مرتفعة في ضوء معدلات النمو السكاني المتزايدة ، والتحسين النسبي في المستوى المعاشي لسكان العراق ، الأمر الذي يتطلب الإدراك والوعي لمواجهة طبيعة مشكلة الغذاء وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي من خلال تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات (أو الاحتياجات الاستهلاكية) الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج فعلا ، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها ، ومن ثم تجنب التعرض لضغوط التبعية الخارجية .

وانطلاقا من أهمية الغذاء بالنسبة لسكان العراق ، وعلاقته بحجمهم ونموهم السكاني ، ومحاولة توفير الغذاء لضمان سد احتياجاتهم وتجنب الوقوع تحت ضغط الدول الكبرى المنتجة للغذاء ومساوماتها السياسية، فإن الضرورة تقتضي صياغة ورسم سياسة سكانية غذائية مبرمجة لا تقتصر فقط على الجوانب الديمغرافية خاصة تلك التي تتعلق ببرامج تنظيم الأسرة ، وإنما النظر إلى هذه السياسة بمعناه الواسع على أنها تشمل إضافة لذلك كل الجهود المبذولة لتنظيم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تكون لها نتائج ايجابية بما يحقق مستلزمات ومكونات الأمن الغذائي المحلي .

من هنا وفي ضوء العلاقة القائمة ما بين السكان والغذاء ، فإن تحقيق الأمن الغذائي يمكن اعتباره الشرط الأساس لنجاح التنمية الاقتصادية ومكملا للأمن السياسي والعسكري والاقتصادي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني أو على الأقل المنتجات الرئيسية منه وضمان حد أدنى من احتياجات السكان الغذائية الضرورية بانتظام ، وضرورة توفير خزين احتياطي من الإمدادات الغذائية ولاسيما الإستراتيجية منها . ووفق ذلك فإن أي سياسة سكانية إنما هي منهج معين من اجل هدف محدد ، ولا بد لمثل هذه السياسة من وضع أولويات في سبيل تحقيق هدفها الخاص ، وهذه الأولويات تتحدد بطبيعة المشكلات والاحتياجات السكانية ومنها الغذائية .

يهدف البحث إلى تحليل الواقع السكاني في العراق من حيث حجم السكان ونموهم ، وتحليل الواقع الزراعي الغذائي ، محددًا بذلك بواقع البيانات الإحصائية وبعض الدراسات المتاحة وبما تقتضيه متطلبات البحث وضروراته ، سيما وان مشكلة الغذاء ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي المحلي الذي يعد من أهم العناصر

ذات التأثير المباشر على مكونات السكان لم يلق ما يستحقه من قوانين وتشريعات نافذة ممكن أن تحد وتخفف من مشكلة الغذاء بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة .

مشكلة البحث: السياسة السكانية في العراق في محاورها المتعددة ما زالت في خطواتها الأولى بحيث لم تتبلور في صياغة سياسة معلنة ، وإنما ما زالت بعيدة كل البعد في مواجهة مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المحلي بما يتفق وأهميتها .

فرضية البحث : تدني مستويات الإنتاج الزراعي في العراق بتداخل مجموعة من العوامل ، وتزايد حجم السكان ونموهم بما يفوق ذلك الإنتاج . وبذلك فإن السياسة السكانية التي تعالج ذلك يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار المطابقة الكمية والنوعية بين الظروف السكانية والظروف الاقتصادية والإنتاجية بما يحقق الأمن الغذائي المحلي.

أولاً : حجم السكان والنمو السكاني :

يعد النمو السكاني من ابرز الظواهر الديمغرافية المميزة في العصر الحديث ، حيث يمثل تحدياً هاماً للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية ومنها العراق ، التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وتوفر الغذاء لسكانها . ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية ، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها ، لذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في دولة ما يسهم في تحديد المدة التي تستغرقها هذه الدولة في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها، وإذا كان معدل الزيادة الطبيعية في دولة ما هو ١٠ في الألف فإنه يزيد بمعدل ١% سنوياً بطبيعة الحال ، وإذا استمر هذا المعدل ثابتاً فإن عدد سكان هذه الدولة يتضاعف في مدى ٧٠ عاماً فقط ، ذلك لأن السكان يزيدون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة وليس مبدأ الفائدة البسيطة ، أي أن القاعدة وهي حجم السكان في سنة الأساس تزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة^(١) . ويقصد به زيادة عدد السكان سواء على مستوى العالم ، أو الزيادة في أي دولة ، بحيث تصل هذه الزيادة إلى درجة تؤثر سلباً في موارد البيئة المختلفة بسبب الخلل بين هذه الزيادة ، وقدرة الموارد الطبيعية على الاستمرار في حالتها المتوازنة^(٢) .

يعتبر النمو السكاني أهم قوة منفردة تتحكم في الزيادات في الطلب الزراعي ، وتتسم معظم التقييمات الأخيرة التي خرج بها الخبراء بتفاؤل حذر حيال قدرة الإنتاج الغذائي العالمي على تلبية الطلب في المستقبل المنظور أي حتى عام ٢٠٣٠ أو عام ٢٠٥٠ على وجه التقريب، بيد أنه من الأهمية ملاحظة أن هذه التقييمات تستند إلى توقع استمرار معدلات النمو السكاني في الانخفاض ، وفي الوقت ذاته ، يتوقع أن تستمر معاناة مئات ملايين البشر من انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالفقر . ويعزى عدد كبير من الآثار البيئية الجانبية إلى الزراعة، وتشكل هذه الآثار تهديداً خطيراً لاستدامة الإنتاج الغذائي في بعض المناطق ، وقد استنتجت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه فيما يتعلق بتخفيف الفقر وضمان الأمن الغذائي يعزى السبب الرئيس للعجز عن تحقيق إنتاج غذائي سليم ومستدام بيئياً إلى تقاعس البشر ولا مبالاتهم لا إلى عوامل طبيعية أو اجتماعية^(٣) .

على هذا الأساس فقد أثارت الزيادة السكانية جدلا في خلق حالة التوازن أو اللاتوازن القائمة بين حجم السكان والموارد الطبيعية وتوافر رؤوس الأموال وغيرها في أي دولة من دول العالم ، فإذا كان عدد السكان كبيرا جدا بالنسبة للموارد سينتج عن ذلك بالضرورة هبوط في مستوى المعيشة ، لهذا يجب أن يكون هنالك توازن ما بين حجم السكان والموارد المتاحة ، وهذا ما يطلق عليه بأنسب السكان أو الحجم الأمثل للسكان optimum Population .

جدير بالإشارة أن أصحاب وجهة النظر القائلة أن حالة اللاتوازن ترجع إلى زيادة عدد السكان وكثافتهم وزيادة المتطلبات على الموارد الطبيعية، ويؤكد كثير من المهتمين بعلم السكان مثل زلنسكي وايرليتس وبورجستروم ، وغيرهم وفقا لمفهوم الحجم الأمثل للسكان ، لتأكيد التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتوافرة والبيئة الاجتماعية على المستويين الوطني والعالمي .

لقد شهدت البشرية في الألف الثامن قبل الميلاد الثورة الحضارية الأولى باكتشاف الزراعة وتربية الحيوان ، بعد مرحلة طويلة من الاعتماد على الصيد والأعشاب ، وتذهب التقديرات إلى أن عدد سكان العالم في عهد السيد المسيح لم يكن يزيد على ٢٥٠ مليون نسمة ، ثم تزايد هذا العدد ببطء وتطلب ستة عشر قرنا حتى تضاعف ، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد سكان العالم في المدة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٦ ، أي خلال نحو ٣٥ عاما ، وقدر عدد سكان العالم عام ١٦٥٠ بنحو ٥٠٠ مليون نسمة ، أما بعد حصول الثورة الصناعية فقد ازداد عدد السكان على نحو سريع ، وشهدت هذه المرحلة اتساعا سريعا وشاملا في عدد السكان ، وذلك في المدة الواقعة بين العامين ١٧٥٠ و ١٩٠٠ ، وحصول ما عرف لاحقا بالانفجار السكاني.

نتيجة لهذه الزيادة في عدد السكان ، فقد تضاعف إنتاج الغذاء في العالم للمدة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٦ مرتين ونصف المرة وان أربعة أخماس هذه الزيادات نشأت من الاستغلال المكثف للأرض ، فكان لتزايد الإنتاج هذا نتائج سلبية ، وان العلاقات المتكاملة بين النبات والتربة والموارد المائية قد أفسدت حينما فاق الطلب البشري قدرة الموارد الطبيعية على التجدد .

ولا تخرج الدول العربية ومنها العراق على إطار الزيادات السكانية في العالم بشئ بل قد تزيد على غيرها. وتشير الدراسات، لا سيما دراسات الأمم المتحدة إلى وجود ترابط واضح بين النمو السكاني والتدهور في الإنتاج الزراعي ، فحين تكون إمدادات بعض الموارد الطبيعية الأساسية قليلة ، وتدهور نوعية الحياة ، فالسكان يلجئون إلى أساليب غذائية لتأمين الإمدادات ، ومع تزايد عدد السكان يتزايد الطلب والتنافس على الطعام والموارد الطبيعية ، فالسكان يتزايدون خصوصا في الدول النامية الأكثر فقرا ، وفي بلدان كثيرة ، التزايد السكاني أسرع من زيادة إنتاج الغذاء والنمو الاقتصادي في العالم ، ويعيش معظم السكان في دول فقيرة نامية يلجئون بسبب الفقر والتخلف التكنولوجي إلى الاعتماد على استفاد طاقة الأرض بدل اللجوء إلى تقنيات تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون تدمير الطبيعة .

وقد بدا عدد كبير من الدول يعاني نقصا حادا في الغذاء بسبب زيادة السكان وتباطؤ النمو الاقتصادي ، وفي بعض الحالات أدى النقص الغذائي والفقر إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي ، وقد أدى التنافس على خيرات الأرض المحدودة إلى نزاعات داخلية تحولت أحيانا إلى مواجهة مسلحة .

ففي العراق أظهرت نتائج التعدادات العامة للسكان* التي أجريت في العراق خلال المدة ١٩٤٧-١٩٩٧ تطورا في حجم السكان ومعدلات نموهم كما هو مبين في جدول (١)، فقد بلغ حجم سكان العراق ٤.٨ مليون نسمة عام ١٩٤٧ ارتفع إلى ٦.٣ مليون نسمة في عام ١٩٥٧ واستمر عدد السكان بالزيادة حتى وصل إلى ٨.٠ مليون نسمة عام ١٩٦٥ وإلى ١٢.٠ مليون نسمة عام ١٩٧٧ وإلى ١٦.٣ مليون نسمة و ٢٢.٠ مليون نسمة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ على التوالي .

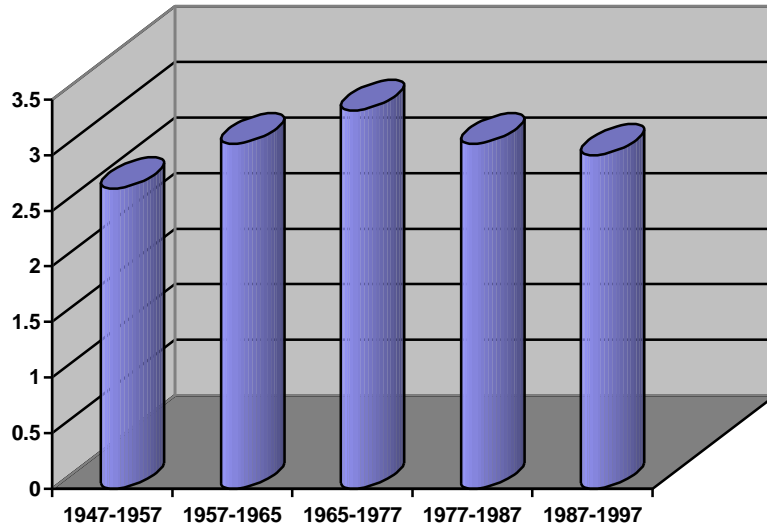
أما معدل نمو السكان فقد كان ٢.٧% للمدة ١٩٤٧-١٩٥٧ وبلغ ٣.١% للمدة ١٩٥٧-١٩٦٥ ، و ٣.٤% للمدة ١٩٦٥-١٩٧٧ ، و ٣.١% للمدة ١٩٧٧-١٩٨٧ ، و ٣.٠% للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧. شكل (١)

جدول (١) عدد سكان العراق ومعدل النمو السنوي للمدة ١٩٤٧-١٩٩٧

التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي المركب %
١٩٤٧	٤.٨	
١٩٥٧	٦.٣	٢.٧
١٩٦٥	٨.٠	٣.١
١٩٧٧	١٢.٠	٣.٤
١٩٨٧	١٦.٣	٣.١
١٩٩٧	٢٢.٠	٣.٠

الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية في العراق للسنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧ و ١٩٨٧ و ١٩٩٧ . - تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث .

شكل (١) معدل نمو السكان في العراق للمدة ١٩٤٧ - ١٩٩٧



لباحث بالاعتماد على جدول (١)

ثانيا: الواقع الغذائي في العراق:

كانت الزراعة وما زالت المصدر الأساس للحياة الاقتصادية في العراق ، وهي تمثل المهنة الرئيسة للسكان منذ أمد بعيد ، فأقدم القرى والمراكز الزراعية في العالم نشأت في العراق على وفق ما تؤكدته الدراسات الاثرية والتاريخية القديمة ، وكانت الزراعة مهمة عند العراقيين القدماء بوصفها مصدر الرخاء والسعادة والغذاء ، ولهذا السبب ظهرت في معتقداتهم الدينية آلهة لكل منها اختصاص يمس نشاطا زراعيًا ،

فهناك آلهة المياه والخصب والزراعة ، وجاءت الحضارة السومرية لتؤكد هذا الاهتمام متمثلاً بالرموز الدينية الشائعة آنذاك فضلا عما سنته الشرائع بشكل قوانين أو توصيات، ويذكر العالم الروسي شوكوفسكي في عام ١٩٥٧ في كتابه الموسوم (الحنطة) ، عندما كان النظام الاروائي في العراق المعاصر على درجة عالية من الرقي والتقدم وان بلدا يملك مثل هذا التاريخ المجيد وجب عليه أن يكون من أكثر البلدان تقدماً في الزراعة بمعايير المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية^(٤) .

إن أي معايير منصفة للوضع الغذائي في العراق ومنذ تأسيس والتمور الدولة العراقية الحديثة تشير إلى تردي الوضع الغذائي وخاصة في أوساط منتجي الغذاء أنفسهم (الفلاحين) ، ولكن الإنتاج الفعلي من الغذاء كان وفيرا ، وتمكن العراق حقيقة في فترات سابقة من تصدير الحبوب والتمور وغيرها وعلى سبيل المثال كانت معظم الصادرات العراقية تتكون من المنتجات الحيوانية والزراعية على اختلاف أنماطها خاصة الحبوب - في حالة جودة الإنتاج الزراعي وملائمة الأمطار مع الاحتياجات الزراعية - والتمور ، وبلغت قيمتها ٢٦٧ مليون دينار لعام ١٩٨٨ (٥). هذا يعني أن عناصر الإنتاج الزراعي الوفيرة كانت قائمة وموجودة .

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث بدأ الإنتاج الزراعي بالتدهور نتيجة للسياسات الزراعية الحكومية حيث تكلفت ومنذ سنوات طويلة تجاوزت العشرين عام بانهايار كامل للاقتصاد العراقي ، بما فيه الزراعي ، ومن ثم إلزام وإجبار العراق على قبول برنامج (النفط مقابل الغذاء) لتوفير الحد الأدنى من الطعام ، بعد أن عجزت الحكومة عن توفير لقمة العيش للسكان ، بما فيهم أولئك القادرين على شرائها ، وإصرارها على تجويع سكان العراق وحرمانهم من حقهم الغذائي لأغراض سياسية بحتة .

ومن ثم جاء برنامج البطاقة التموينية* حيث النقص في الغذاء وهذا البرنامج يمثل حقيقة عجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها ، فكيف لا والبطاقة التموينية باتت عبئاً ثقيلاً يؤرق المواطن العراقي ! بعد أن كانت الدولة ترى فيها حلاً امثلاً لسد النقص الحاصل وسد بعض الحاجات الغذائية ، وأصبح الفرد العراقي أسير ينتظر عطايا الدولة ، وتحكم متنفذي السلطة آنذاك الذين حولوا البرنامج إلى سلاح بيد السلطة من جهة وإلى مصرف لتسريب وتهريب الأموال العامة وإطار عام للفساد والرشوة ووسيلة لتوزيع المواد الغذائية غير الصالحة أو الرديئة من جهة أخرى .وأصبحت البطاقة التموينية تشمل جميع قطاعات المجتمع العراقي بغض النظر عن دخل الفرد أو الأسرة . وهذا يعني أن حجم الفائدة من تلك البطاقة يقل بكثير نتيجة الفساد والتلاعب بنوعية أو كمية مفرداتها التي تستلمها الأسرة العراقية .

تشير إحدى الدراسات الميدانية (المسح الميداني) الذي أجراه برنامج الغذاء الدولي WFP بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والإنماء العراقية والذي نشر في كانون الأول عام ٢٠٠٨ عن المستوى الغذائي المتردي لدى السكان ، وأشار إلى أن عدد السكان غير الأمنيين غذائياً في العراق يقترب من المليون إنسان ، إضافة إلى ستة ملايين نسمة يعتمدون كلياً على البطاقة التموينية ، ويمكن أن يضافوا إلى السكان غير الأمنيين غذائياً إذا لم يحصلوا على حصتهم في البطاقة التموينية .

وبالرغم من إمكانية تلمس تطور محسوس في بعض مناطق العراق كاستخدام أو تمتع أعداد متزايدة من السكان بمنتجات غذائية زراعية وحيوانية متعددة** قياس بما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠٠٣ ، إلا أن مشكلات الأرض الزراعية والإنتاجية وتدهور شروط الحياة الريفية ومحدودية الاستثمارات تصبح دون المستوى الذي يتطلب أن يصل إليه الوضع الغذائي الوطني، ولكن هذا لا يعني عدم النظر أو الإشارة إلى حجم التطور النسبي الذي حصل في المستوى المعاشي للسكان والذي انعكس بدوره على الواقع الغذائي لهم ، ولكن المقومات الحقيقية في مستوى معيشة السكان لم تتحقق بع ، وان اقل ما يقال عنها أنها غير مستديمة ، أي لم تخلق بعد شروط استمرارية التنمية الاقتصادية ومنها التنمية الزراعية بالرغم من النية المعلنة للحكومة والجهد المبذول من قبل مؤسسات حكومية عديدة ، فلم يزل ملايين السكان بعيدين عن تناول ثلاث وجبات مغذية في اليوم ، وهو هدف متواضع مقارنة بما يحصل عليه مواطنو الدول المتقدمة .

ثالثاً: الأمن الغذائي / مفهومه وأبعاده

الغذاء مصدر طاقة ومادة بناء لجسم الإنسان ، لذا يجب تأمينه ويعكس ذلك يظهر الجوع وسؤ التغذية وما يتبع ذلك من مشكلات صحية واجتماعية وسياسية ، كما يعبر عن واقع اقتصادي متخلف ، ومن هنا يتخذ مقياساً لتقدم الدول ومدى كفاءتها في خدمة شعوبها .

ومن حيث الحاجة الحيوية يحتاج الجسم البشري إلى عدة أنواع من الأغذية تتمثل في :-

- ١- أغذية تبني خلايا الجسم وأنسجته أو تعمل على إصلاحها وأهمها البروتينات .
- ٢- أغذية تمد الجسم بالطاقة ، وأهمها الدهون والكربوهيدرات .
- ٣- أغذية تزود الجسم بالسليولوز ، وهو الهيكل الصلب للنباتات والمادة الليفية في الكرفس والسبانخ والخضروات الأخرى .
- ٤- أغذية تساعد الجسم على الاستمرار في عمله السليم ، ومنها الفيتامينات وأنواع معينة من الأملاح .

و يقدر العلماء أن الشخص البالغ يحتاج يومياً إلى ما لا يقل عن ٢٥٠٠ سعرة حرارية والى ٦٥ غرام من البروتينات ليقوم الجسم بوظيفته الحيوية (٦). وفي حالة حدوث نقص في تناول الأغذية أو بالعكس فسيظهر (سؤ التغذية) وهو عدم توازن الأغذية في وجبات الطعام اليومية مما يسبب أو يساعد في ظهور الأمراض أو ناتج عن عدم كفاية المواد الغذائية أو إفراط في تناول الطعام (٧).

أولاً : المفهوم المطلق للأمن الغذائي:

يتحدد المفهوم العام للأمن الغذائي على أساس قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمواد الغذائية بدلاً من الاعتماد على الخارج في الحصول عليها كلياً أو جزئياً عن طريق إنتاجها محلياً وذلك بالقدر الذي يلبي الطلب المحلي على الغذاء أو يفيض عنه .

ثانياً: المفهوم النسبي للأمن الغذائي :

قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ، وتتحدد نسبية الأمن الغذائي في الأمور الآتية :-

١- لا يشترط أن تكفي الدولة بإنتاج جميع السلع والمواد الغذائية محليا بل عليها الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لبعضها ، وهذا يعني قدرة الدولة المالية ليس فقط على تحقيق ذلك بل على تكوين مخزون استراتيجي للغذاء الضروري كذلك .

٢- يمكن في هذه الحالة أن يتحقق الأمن الغذائي في جانب من السلع الغذائية ، إذ يتم إنتاج كميات كبيرة منها تقيض عن الحاجة الاستهلاكية المحلية ، ويصدر الباقي مقابل استيراد القسم الآخر من السلع الغذائية التي لا تنتج محليا ، وفي هذه الحالة يمكن الإفادة من الآثار الايجابية الناتجة عن التخصص وقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .

٣- تتخذ نسبية الأمن الغذائي كذلك بطبيعة الظروف السائدة في العالم وبطبيعة العلاقات التي تربط الدولة المعنية بالعالم الخارجي ولا سيما بالدول الرئيسة المصدرة للسلع الغذائية .

٤- كما تتحدد نسبية الأمن الغذائي بطبيعة الظروف والعوامل التي تتحكم بالإنتاج والاستهلاك ومستوى التوازن بينها وبطبيعة السلع من حيث درجة ضرورتها ومستوى مرونة الطلب عليها^(٨).

لقد تعددت التعاريف التي حاول ذوو الاختصاص من خلالها تحديد مفهوم الأمن الغذائي ، فقد عرفته منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بأنه توفير مخزون احتياطي عالمي من المواد الغذائية تضاف إلى ذلك قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منظم^(٩) وعلى هذا الأساس فإن الأمن الغذائي حسب هذا التعريف يتحقق عندما تتوفر الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول جميع السكان وفي كل الأوقات على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة ، وهذا يعتمد برأينا على أربع ركائز هي :-

١-وفرة الاغذية في الأسواق .

٢-استقرار إمدادات الأغذية في جميع الأوقات .

٣-إمكانية السكان في الحصول على الأغذية سواء بقدرتهم على إنتاجها أو شرائها .

٤-إمكانية استخدامها ، بمعنى وفرة الوسائل التي يحتاجها الإنسان لتحويل المحاصيل والمواد الغذائية الأخرى إلى غذاء (كالطاقة والمستلزمات الأخرى مثلا)

من هنا فإن التعريف للأمن الغذائي المعتمد دوليا يتضمن توفر العنصر التغذوي في الغذاء لكونه مغذيا Nutritious وليس الاكتفاء برغيف الخبز أو صحن الرز أو الحساء بشكل يومي

وتقسم الدول من حيث إنتاجها للمواد الغذائية إلى ثلاث فئات : (١٠)

الأولى:دول تكفي نفسها بنفسها ، وليس لها أي نصيب في التجارة العالمية للمواد الغذائية.

الثانية: دول يفيض بها الإنتاج الغذائي عن حاجة سكانها.

الثالثة: دول تعجز عن حاجة سكانها ، فتضطر إلى الاستيراد من الخارج .

إن مشكلة الغذاء ترتبط بالعلاقة بين ثلاثة عوامل هي :

١- الحاجة الموضوعية للغذاء.

٢- الطلب الفعلي عليه .

٣- إمكانيات الإنتاج .

الحاجة للغذاء هي محصلة حجم السكان ونظامهم الغذائي ومكونات هذا الغذاء ، ونتيجة للتطورات الضخمة في الأغذية والأدوية فإن ازدياد السكان سيستمر طالبا المزيد من الغذاء ، غير أن هناك حدود لنمو القدرة على إنتاج الغذاء ، فهناك قيود مادية مثل مساحة الأرض الصالحة للزراعة ، وهناك كميات المياه المتاحة ، ثم هناك التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وأخيرا إمكانيات التغيير في المناخ .

رابعاً: السياسة السكانية والأمن الغذائي

تعرف السياسة بأنها عملية رسم الأهداف الهامة ، مصحوبة بمجموعة معينة من وسائل بلوغها ، وهي تتضمن نظرية تربط بعض الغايات ببعض الوسائل ، وتشكل مجموعة متقنة من الوسائل برنامجاً ، وقد يكون هنالك سياسات دون برامج ولكنها لن تعمر طويلاً . لذا فإن السياسة الرشيدة تتضمن نظرية تربط الغايات بالوسائل بحيث تؤثر على السلوك الإنساني . ومن وجهة نظر تقنية كلما كانت الغايات أوضح والنظري التي تربط الوسائل بالغايات أفضل كانت السياسة العامة أفضل ، كما أن الغايات يجب أن تكون واضحة إلى درجة كافية لكي يتسنى ترجمتها إلى أهداف عمل ، كما أن الوسائل المعتمدة يجب أن تكون قادرة على بلوغ الأهداف المحددة. (١١)

تمثل السياسة السكانية سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل، أي أنها تشمل مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كما وكيفا في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهيته (١٢) وحدد Driver السياسة السكانية على أنها جميع التدابير المباشرة وغير المباشرة المقصودة أو غير المقصودة التي تؤثر على حجم المجتمع السكاني أو توزيعه أو تركيبه (١٣) كما أن برنارد برلسون يعرفها على أنها الإجراءات الحكومية التي تسعى إلى تغيير الوقائع السكانية ، أو التي غيرتها بالفعل ، وان هناك أربعة عوامل ديموغرافية وأربع نواح سلوكية في عملية صياغة السياسات السكانية ، وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواحي السلوكية فيما بينها ، كما قد يكون كل من العوامل المذكورة محددًا للتغيرات السكانية ، وفي الوقت نفسه نتيجة من نتائجها ، وبعبارة أخرى ، فإن ثمة علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٤) ويعرفها Berelson على أنها تدابير حكومية وضعت لتغيير وقائع سكانية أو أنها تغييرها فعلاً (١٤). ومن وجهة نظر الأكاديمية الوطنية للعلوم ، فإن السياسة السكانية تهتم بالتغيرات الكمية والنوعية

للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية ، أي بأعدادهم ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وطريقة وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها ، إذ أن التغيير في حجم السكان ومستويات خصوبتهم ووفياتهم وتوزيعهم في الريف والحضر ، ومعدلات تغيير هذا التوزيع ، كلها أمور تتفاعل تفاعلا مهما مع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء السكان (١٥).

ليس غريبا أن تكون المشكلات المتعلقة بالسكان قد لقيت اهتماما عالميا تبلور في قيام الأمم المتحدة عادة إنشائها بتكوين أول هيئة دولية تختص بالسكان وهي لجنة السكان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي أسندت إليها مهمة إجراء الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالسكان ، ثم تطور دور الأمم المتحدة في هذا الصدد ليصبح أكثر ايجابية إذ تخطى مهمة وضع السياسات السكانية إلى مهمة معالجة الظواهر السلبية في مجال السكان، وقد عرف فريق من الخبراء والمستشارين التابعين لهيئة الأمم المتحدة السياسة السكانية بأنها التدابير والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية وغير ذلك من الأهداف الجماعية وذلك عن طريق التأثير في المتغيرات الديموغرافية ، وهي حجم السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافي (القومي والدولي) وخصائصهم الديموغرافية (توزيعهم بحسب العمر والجنس) (١٦).

وبطبيعة الحال فان رسم سياسة سكانية لغرض الموازنة بين الموارد الطبيعية والسكان بات أمرا ضروريا ومهما ، خاصة وان العراق له المقدرة في وضع سياسة ناجحة للأمن الغذائي لمواجهة مشكلة الغذاء ، فالموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومياه ومناخ وبيئة متوفرة ، كما أن عناصر الإنتاج الأخرى المكملة مثل الموارد المالية والبشرية متوفرة هي الأخرى ، ولا يبقى من ضرورات سوى أتباع سياسة المزج الأمثل بين عناصر الإنتاج باستخدام إدارة امثل وتنظيم قادرة على تحقيق إنتاج وفير من المنتجات الزراعية الغذائية وبما يضمن تحقيق الأمن الغذائي للعراق ، خصوصا إذا ما عرفنا أن استمرار الوضع الحالي لإنتاجنا المحلي من السلع الغذائية وغير القادرة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء سيعرض العراق إلى مخاطر كبيرة ، لذلك نحتاج إلى إرادة وتصميم من اجل استغلال كافة الإمكانيات وتذليل كل الصعوبات من اجل تحقيق الهدف إن رسم سياسة سكانية غذائية تأخذ على عاتقها معالجة كل المعوقات وإيجاد الحلول الأنية ، تتطلب فهم وإدراك:-

أولا: طبيعة الإنتاج من المواد الغذائية في العراق ومدى كفاية الإنتاج لسد حاجة السكان منه ، والاكتفاء الذاتي الذي يمثل قسمة صافي الإنتاج السنوي على مجموع الاستهلاك مضروبا × ١٠٠ .
صافي الإنتاج السنوي

$$\frac{\text{صافي الإنتاج السنوي}}{\text{مجموع الاستهلاك السنوي}} = \text{الاكتفاء الذاتي للغذاء} \quad (١٧)$$

مجموع الاستهلاك السنوي

ثانيا: الفجوة الغذائية* وهي تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي ، وتوضح مدى حجم المشكلة الغذائية التي تواجهها الدولة ، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي

الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا ، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء ، لذلك تلجا الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد ، أما الفجوة التغذوية فهي التي تهتم بمستوى الغذاء كما ونوعا ، فالفجوة الكمية تتمثل في الكم المستهلك من مختلف الأغذية مقاسا بالغرام في اليوم الواحد للفرد وبالكيلوغرام في السنة ، ويعبر عن الكمية المستهلكة من الغذاء بمقدار ما تولده من سعرات حرارية في اليوم ، في حين تتمثل الفجوة النوعية في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في أمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين ، ويعد متوسط حصة الفرد من البروتين من أهم مقاييس المستوى الغذائي ، أي أن مشكلة الفجوة التغذوية تتمثل في سوء التغذية الناجمة عن نقص مقدار البروتين^(١٨).

ومما لا شك فيه أن الدراسات والمسوحات الميدانية التي تقوم بأجرائها الجهات المختصة ومنها وزارة التخطيط لها شأن مهم في تطوير السياسات الصائبة خاصة تلك التي تتعلق بغذاء السكان ، وجعلها أكثر توجهها نحو معالجة الأسباب مباشرة وتقدير حجم التمويل أو التخصيصات المطلوبة ، وتحفيز قطاعات الاقتصاد ومرافق الدولة ذات العلاقة للتغلب على المصاعب الاجتماعية والاقتصادية .

لهذا يجب أن نتاح لتلك الجهات ومنها الجهاز المركزي للإحصاء جميع مستلزمات النجاح والاستمرار في جمع معلومات دقيقة وجعلها متاحة للدارسين والباحثين ، فالإحصائيات المتداولة عن الوضع المعاشي بصورة عامة والوضع الغذائي في العراق نادرة ، وما هو متاح منها يظهر تناقضات متعددة ، كما أن تطور الأحداث في السنوات السبع الأخيرة ، بالإضافة إلى أنها تمنح تلك المعلومات والإحصائيات طابعا ديناميكيا ، فهي غالبا ما تكون ناقصة ومتناقضة ، وفي أحيان أخرى غير قابلة للتصديق !

ونتيجة لقصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المتزايد للسكان ، وتزايد حدة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي وما يمكن أن تفرزه أزمة الغذاء من نتائج ومخاطر وسلبيات تؤثر في الأمن الغذائي العراقي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لا بد من مواجهة ذلك وتحقيق اكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي ، وذلك من خلال برامج وخطط التنمية الزراعية التي تبرز أهميتها في :-

١- إن الزراعة مصدر أساس لتوفير المواد الغذائية لسكان العراق ، وبما أن الزيادة السكانية هي في ازدياد مستمر ، فإن الحاجة إلى تنمية النشاط الزراعي باتت امراً ضروريا وملحا ، بالتالي فإن الزراعة تعتبر قطاعا هاما يعتمد عليه في تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العراق والعالم اجمع

٢- تعتبر الزراعة مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الصناعية والخدمية ، إذ أن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في توفير الموارد النقدية من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالقدرة التصديرية ، لذا فإن إيرادات العراق وبالتالي ادخاراته تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد العراقي والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه.

٣-تعتبر الزراعة مصدر لتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي مثل صناعة السكر أو النسيج أو الصناعات الغذائية الزراعية ، وبعض الموارد التي تستخدم مباشرة في بعض

الصناعات تنتج مواد عرضية تستخدم في صناعات أخرى كما هو الحال في استخدام الناتج العرض لصناعة السكر من البنجر يستخدم في صناعة الورق . لهذا يجب تبني خطط تنموية زراعية طموحة ضمن خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستديمة ، وذلك لتحقيق عدة أهداف ومن أهمها الوصول لأكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي .

من هنا يمكننا القول أن رسم سياسة سكانية تأخذ على عاتقها أولويات الأمن الغذائي المحلي يجب أن تنطلق من فهم وأدراك وواقعية المستوى المعاشي للسكان وتوافر الغذاء، أخذاً بنظر الإستراتيجية الفعلية للتنمية الزراعية ضمن الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة* ، والتي تتطوي على العديد من البرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداءً من المنتج وانتهاءً بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صورته كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها ، سواء أكانت تصديراً أم استيراداً ، مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف صورته وأشكاله ، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية مستهدفاً بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف محافظات العراق وتواجدهم وبأسعار تلاءم مستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة .

خلاصة:

لا يمكن لأي دولة في العالم ومنها العراق أن تتمتع تمتعاً كاملاً بسياسة الاكتفاء الذاتي ، ذلك لأن مساحة الدولة أو إمكاناتها الطبيعية (من حيث التضاريس أو المناخ وفصل النمو) غير كافية لتضمن إنتاج كافة أنواع المحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية بدرجة تسد الحاجة مما تضطر إلى استيراد بعض الأنواع من الخارج ، ولكن هذا لا يعفي المسؤولين عن الإنتاج من بذل قصارى الجهد في سبيل سد حاجة السكان من بعض المواد الغذائية التي تتوفر لها مستلزمات الإنتاج بحيث لا تجد الدولة نفسها أسيرة لتحكمات ومؤامرات الدول المعادية خاصة في الفترات الاستثنائية ومنها فترة الحرب ، إضافة إلى ضرورة عدم التقريط بالعملات الصعبة التي تخصص لاستيراد المواد الغذائية .

كما أن مجرد إصدار تشريع معين لن يحسم طبيعة العلاقة بين السكان والغذاء في العراق أو يحقق معجزة في ذلك، إنما ينبغي أن يأتي دور التشريع في هذا الصدد كحلقة في سلسلة متكاملة من التدابير والإجراءات على جميع المستويات وفي كل المجالات على أن تكون هذه الحلقة جزءاً لا يتجزأ من سياسة سكانية شاملة .

من ناحية أخرى فإن مساهمة القانون في تقليل الفجوة الغذائية لا يمكن أن تتمثل فقط بإصدار التشريعات متناثرة تتعلق بالجوانب المختلفة لطبيعة تلك العلاقة ، بالتالي لا بد من وضع سياسة تشريعية تستند إلى جملة المعطيات القائمة في وسط اجتماعي معين على أن تسعى هذه السياسة إلى تحقيق غاية اجتماعية محددة ، ويتم الحكم على مصداقية هذه السياسة في ضوء مدى قدرتها على تصوير المعطيات القائمة بصورة واقعية ومدى قدرتها على تحقيق غايتها .

لذا فان التشريعات التي تضع حلولاً جزئية لبعض الظواهر المتناثرة لمشكلة السكان ، دون أن تنفذ إلى صلبها تأتي ناقصة ، كما أن التشريعات التي تفقد مصداقيتها وتتجرد من فاعليتها تصبح مجرد شعارات غير قابلة للتطبيق ، ومن هنا قيل بان القانون هو نتاج اجتماعي في نشأته وفي استمراره .

ففي إطار تنظيم الأسرة ينبغي أن تأخذ أي سياسة تشريعية في اعتبارها مجموعة من الحقائق القائمة في المجتمع العراقي منها ارتفاع نسبة الأمية ومن ناحية أخرى فان تشريعات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لا زالت قاصرة ويجهلها العديد من السكان .

إن أي سياسة سكانية لتنظيم العلاقة القائمة بين السكان والحاجة الغذائية لا يدخل في اعتبارها جملة من الحقائق كما هي عليه في واقع الحال ، يصبح إسرافاً ولا طائل من ورائه وهو لن يجني سوى الشعور بالإحباط ، أنها مهمة صعبة ، يستغرق تحقيقها وقتاً طويلاً ، ولكنها خطوة حتمية ينبغي اتخاذها كبدائية لحل هذه المشكلة .

والعراق باعتباره جزء لا يتجزأ من العالم الثالث ، فانه يعاني من ذات المشكلة أسوة ببقية دوله، على أن المشكلة في العراق تتخذ صورة متميزة بفعل خصائصها الذاتية الواضحة ، وينبغي أن تظل هذه الذاتية ماثلة في الأذهان عند وضع خطوط سياسة سكانية على نحو يكفل اختيار الوسائل الملائمة لحل المشكلة السكانية أو على الأقل للتخفيف من حده أثارها .

إن البحث في الملامح الذاتية لطبيعة العلاقة بين السكان وتحقيق الأمن الغذائي من اجل رسم سياسة سكانية وخلق موازنة علمية موضوعية ، يتطلب ذلك الوقوف على حقيقتين هامتين هما معدلات النمو السكاني (الزيادة السكانية) و طبيعة الإنتاج الزراعي الغذائي.

الهوامش

(١) - منير إسماعيل أبو شاوور وآخرون ، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية (السكانية) ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ٦٣ .

(٢) - فياض سيكر ، اثر النمو السكاني في البيئة ، مجلة عالم الفكر ، مجلد ٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٠ .

(٣) - احمد سامر الدعوسي ، التنمية والسكان ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والطباعة عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٥٠ .

• - هذا ما شهدته الدولتان العربيتان تونس ومصر من أحداث أدت إلى تغيير أنظمة الحكم مع بدايات عام ٢٠١١ .
• - جرت محاولات أولية لتعداد سكان العراق خلال العقد الثالث من القرن الماضي ، ففي عام ١٩٢٧ جرت أول عملية الإحصاء النفوس ، فأظهرت أن عدد سكان العراق كان ٢٩٦٨٠٥٤ نسمة ، وأعقب ذلك التعداد السكاني عام ١٩٣٤ ، إذ بلغ مجموع سكان العراق ٣٣٨٠٥٣ نسمة ، اخذين بنظر الاعتبار أن هذان التعدادان لم يكن موثوق بهما ذلك لان عملية التعداد لم تجر وفق الأسس العلمية للتعداد ، إذ غلب التقدير والخطأ في مجرياتها ، كما أنها أقيمت لغايات كانت ارتأتها الحكومة العراقية آنذاك .

انظر : صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب ، جغرافية العراق الإقليمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٨ .

(١) - للتفاصيل انظر:- سامي سعيد الأحمد ، الزراعة والري ، الجزء الثاني ، موسوعة حضارة العراق ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣-١٥٨ .

(٢) - صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب ، مصدر سابق ، ص ٥١٣ .

• - أصبحت البطاقة التموينية بمثابة بطاقة تعريف وطنية ، حيث لا يمكن من دونها انجاز معاملات المواطنين واستخدمت ولا تزال في تنظيم الانتخابات العامة والمحلية بعد سنوات من سقوط النظام الذي اخترعها ، وهي تمثل اليوم اكبر تحدي لاية حكومة عراقية مقبلة ، اذ انها مازالت تكلف خزينة الدولة مليارات الدولارات في السنة .

** - رغم ان ذلك لا يعتبر توجهها ايجابيا من وجهة نظر الأمن الغذائي الوطني ذلك ان معظم تلك المنتجات يتم استيرادها من خارج العراق

(١) - عباس فاضل السعدي ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤

(٢) - خليل اسماعيل محمد ، الحبوب الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد ١٦ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٨٨ .

(١) - منصور الراوي ، سكان الوطن العربي ، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية / الجزء الأول (الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان (بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩٢ .

(٢) - نفس المصدر ، ص ٢٩٤ .

(٣) - محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، بدون سنة طبع ، ص ١١٦ .

(٤) - عبدالله عطوي ، جغرافية السكان ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢٥ .

(٥) - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، مطابع القيس التجارية ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤٢ .

(٦) - Driver, Edwin D. Essay on population Policy. Lexington Books, 1972, p 17.

(٧) - تتمثل العوامل الديموغرافية في ١- الحجم (عدد السكان) ٢- المعدلات (معدلات المواليد والوفيات والنمو الإجمالي والطبيعي) ٣- التوزيع (انتشار السكان وتحركاتهم الجغرافية) ٤- الهيكل (التركيب السكاني: النوعي والعمرى والسلالي والخصائص الوراثية.. الخ).

أما النواحي السلوكية الأربع فهي ١- الاقتصادية (الإنتاج الوطني الإجمالي ودخل الفرد في الأسرة وتوزيع الدخل والاستثمار الرأسمالي والقوى العاملة وفرص العمل والاحتياجات السكنية) ٢- السياسية (الخدمات والموارد الحكومية والرعاية والتأمين ضد الشيخوخة) ٣- البيئية (الايكولوجية) (الموارد الطبيعية والاحتياجات الخاصة بالطاقة والتخلص من التلوث والنفايات) ٤- الاجتماعية (توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وواقع المرأة ووسائل الترفيه).

(٨) - (٤) - Berlson, Bernard ., (Population Policy: Personal Notes). Population Studies. Vol.25, No.2, July 1971 P.173

(٥) - حنا رزق السياسة السكانية مجالها ، اهدافها ، وسائلها ومشكلاتها ، النشرة السكانية / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، العدد ٧ ، تموز ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٤ .

(١) - عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٧٠ .

(٢) - صبري فارس الهيتي ، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في زمن الحرب ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الحادي والعشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٧ .

• - يوجد للفجوة الغذائية مفهومان ، الأول: الفجوة الغذائية الظاهرية الذي يعبر عن مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومي . الثاني: الفجوة الغذائية الحقيقية وهو الذي يعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة ، والمقصود هنا بمؤشر النوعية يتمثل في الاهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في امداد الفرد بالسرعات الحرارية والبروتين والدهون .

انظر:-

عبد الغفور ابراهيم احمد ، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٧ .

(١) - عبد الغفور ابراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، اطروحة دكتوراة منشورة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .

• - التنمية المستدامة Sustainable Development كما عرفها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ على انها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة ، وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من ان الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا في اطار المفهوم الحديث للتنمية .

انظر:

- محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد موسى ، جغرافية التنمية / مفاهيم - نظريات - تطبيق ، ط ١ ، دار الفرقان للغات ، طباعة - نشر - توزيع - حلب ، سوريا ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦ .

المصادر:

- ١- احمد ، عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، أطروحة دكتوراة منشورة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩.
- ٢- احمد ،عبد الغفور إبراهيم ، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠٠٨.
- ٣- الأحمد، سامي سعيد ، الزراعة والري ، الجزء الثاني ، موسوعة حضارة العراق ، وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد ، ١٩٨٥ .
- ٤- أبو شاور ،منير إسماعيل وآخرون ، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية (السكانية) ، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .
- ٥- الجنابي، صلاح حميد و غالب ، سعدي علي ، جغرافية العراق الإقليمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ .
- ٦- الديب،محمد محمود ، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ، بدون سنة طبع .
- ٧- الدليمي، محمد دلف احمد و الموسى فواز احمد ، جغرافية التنمية /مفاهيم -نظريات - تطبيق، ط١، دار الفرقان للغات ،طباعة -نشر- توزيع.- حلب ، سوريا ، ٢٠٠٩
- ٨- الدعبوسي ، احمد سامر ، التنمية والسكان ، ط١،مكتبة المجتمع العربي للنشر والطباعة عمان ، ٢٠١٠.
- ٩- الهيتي، صبري فارس ، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في زمن الحرب ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الحادي والعشرون ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٧
- ١٠- محمد ، خليل إسماعيل ، الحبوب الغذائية والأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد ١٦ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٥.
- ١١- السعدي، عباس فاضل ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٢- السعدي ، عباس فاضل ، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- ١٣- سكيكر ، فياض ،اثر النمو السكاني في البيئة ، مجلة عالم الفكر ،مجلد ٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ٢٠٠٩.
- ١٤- عمران ،عبد الرحيم ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، مطابع القبس التجارية ، الكويت ، ١٩٨٨، ص ٣٤٢.
- ١٥- عطوي،عبدالله ، جغرافية السكان ، ط١،دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.
- ١٦- الراوي،منصور ، سكان الوطن العربي ، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية الجزء الأول (الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٧- رزق ،حنا ، السياسة السكانية مجالها ، أهدافها ، وسائلها ومشكلاتها ، النشرة السكانية /اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا ، العدد ٧ ، تموز ١٩٧٤،
- ١٨- Driver, Edwin D.Essay on population Policy .Lexington Books,1972
- ١٩- Berlson,Bernard ,((Population Policy:Personal Notes)).Population Studies.Vol.25,No.2.july1971